

تقديم مخطوطة الزند الوري في مسألة تخير المشتري للإمام أحمد بابا التنبكتي

د. عبد اللطيف بوقنارل جامعة وهران 1 أحمد بن بلة

ملخص الموضوع:

يهدف هذا العمل إلى تحقيق ودراسة مخطوط "الزند الوري في مسألة تخير المشتري للإمام أحمد بابا التنبكتي" المتوفى 1036هـ، حيث صدرت هذا العمل بدراسة مستوفية للتعريف بمؤلف الكتاب الإمام التنبكتي، والتعريف برسالته: "الزند الوري في مسألة تخير المشتري"، والمنهج المتبع في التحقيق، و شرعت بعدها في تحقيق الكتاب؛ مراعيًا في إخراج قواعده التحقيق المعروفة، وقد كان إخراجها على طريقة النص المختار، بعد مقابلة نص الكتاب على نسختين خطيتين.

وتبرز أهمية هذه الرسالة في أنها تعتبر من الشروح النفيسة لمسائل دقيقة أشكلت في محنت صر خليل في بيع الخيار، وقد اعتنى الإمام التنبكتي بذكر الروايات من أئمة المذهب، وضمن مؤلفه كثيرا من النصوص المقتبسة من مصادر معتمدة في الفقه المالكي.

Abstract

This work aims to investigate and study the manuscript "Al-zand AL-wari Fi mas'alat takhyir Al-mushtari » of Imam Ahmed Baba from Timbouktou who died in 1036 AH. I shall provide a serious analysis of the author and his thesis which treated the issue of choice for the

buyer, and the approach adopted in such a work. I started investigating the book ; taking into account the rules of investigation on the basiss of the selected text by confronting the book into two copies .

The contribution of this work resides in explaining thorny issues raised in the abbreviated Khalil in the sale option. It is noteworthy to mention here that the Imam Ahmed Baba centred his work on narrations drawn from the Imams of the schools, most of them quoted from reliable sources taken from the Maliki jurisprudence .

مقدمة:

الحمد لله المتفضل على عباده بنعمه التي لا تحصى، والصلاة والسلام على نبيه محمد الذي بلغ شرع ربه فوفى، وبعد: فهذا كتاب قديم بديع في عرضه وموضوعه ومؤلفه، امتاز بسهولة العبارة، ووضوح المعنى، وجودة الصياغة، ودقة التعبير، عنوانه: "الزند الوري في مسألة تخيير المشتري للإمام أحمد بابا التنبكتي"، وقد رأيت أن أقوم بدراسته وتحقيقه، وإخراجه للباحثين للاستفادة منه؛ فإن علم الفقه هو أحد العلوم الأصيلة؛ والذي لا يزال بحاجة إلى الكشف عن كنوزه الرائعة وتراثه الثمين، وجهود العلماء التي بذلت فيه؛ مما يستدعي ضرورة تكثيف الجهود لكشف ذخائره، وتقديمها في صورة تتيح الإفادة منها في يسر وسهولة.

وجعلت عملي في هذا الكتاب في قسمين رئيسيين، هما:

القسم الأول: القسم الدراسي: وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بمؤلف الكتاب.

المطلب الثاني: التعريف بالكتاب.

المطلب الثالث: المنهج المتبع في التحقيق.

القسم الثاني: النص المحقق للكتاب.

القسم الأول: القسم الدراسي:

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : التعريف بالمؤلف [963 - 1036هـ = 1556 - 1627م]:

سوف أقدم هنا ترجمة موجزة للمؤلف (التنبكي)؛ إذ ليس الغرض تقديم دراسة وافية؛ لما في ذلك من الخروج عن المقصود الأساس من إخراج الكتاب، ولأن ضيق المقام يستدعي الاختصار، كما أن ترجمته قد خدمت خدمة جيدة، وذلك في كثير من الدراسات التي تناولت بعض كتبه، وعليه أتناول ترجمته من خلال النقاط الآتية:

1- اسمه ونسبه:

هو العلامة أبو العباس أحمد بابا بن الفقيه أحمد بن الحاج أحمد بن عمر بن محمد أقيت بن عمر بن علي بن يحيى التكروري، الصنهاجي، الماسي، المسوفي، التنبكي، ولد بقرية عروان قرب تنبكتو، من أهل تنبكت Tombouctou في إفريقية الغربية.

مولده:

واتفقت جميع المصادر على أن مولد الشيخ كان ليلة الأحد 21 ذي الحجة عام 963هـ/1556م؛ إلا رواية شاذة للقادري صاحب نشر المثاني في نشر المعاني من أنه ولد عام 960هـ؛ قال عنها صاحب الإعلام: سبق قلم سقط منه ثلاث⁽¹⁾.

2- نشأته العلمية وشيوخه:

ونشأ في عصر كانت فيه بلدة تنبكتو قد حظيت في عهد ملوكها من الأسفيين (1000-899هـ/1493-1591م) بنهضة علمية وتعليمية؛ تمثلت برعاية للعلماء والفقهاء، وبتشجيع للأدب والعلوم الدينية، وبحفز على التأليف، وتأسيس المكتبات؛ وكانت أسرته أسرة علم ودين فمعظم أفرادها من العلماء والقضاة، فقد أخذ العلم عن والده وعمه، وعن كثير من كبار علماء عصره، ونهل من نفائس الكتب التي كانت تضمها مكتبتا والده وجده، وكوّن لنفسه مكتبة غنية لم تتبعثر مقتنياتها حتى اليوم، على الرغم من أن جزءاً منها قد فقد في أثناء نفيه إلى مراکش؛ قال صاحب الإعلام: بمن حل مراکش أو مات من الأعلام: "وبيته بيت علم وصلاح توارث العلم فيه نحو خمسمئة سنة، وذكر في ذيل الديباج جماعة من أقاربه الذين تقدموا في العلم، وتولي منهم خطة القضاء جماعة ببلدهم فكانت دارهم دار علم ولا إشكال.."⁽²⁾.

وقد تلقى العلامة أحمد بابا العلم على جم غفير من أهل العلم الراسخين من أبرزهم: العلامة محمد محمود بغيغ؛ والذي لازمه أكثر من

عشرين سنة، وأخذ عنه التفسير والحديث والفقه والأصول والعريية والبيان وغيرها، ووالده الفقيه أحمد بن الحاج أحمد؛ قرأ عليه المنطق والحديث، وعمه أبوبكر بن الحاج أحمد قرأ عليه النحو⁽³⁾.

3- تلامذته:

قال الشيخ أحمد بابا عن نفسه: وازدحم علي الخلق وأعيان طلبتها —مراكش — ولازموني، بل قرأ على قضائها كقاضي الجماعة بفاس العلامة أبي القاسم بن أبي النعيم الغساني؛ وهو كبير ينيف على ستين، وكذا قاضي مكناسة الرحلة المؤلف صاحبنا أبو العباس ابن القاضي له رحلة للمشرق ولقي فيها الناس وهو أسن مني، ومفتي مراكش الرجراجي وغيرهم، وأفتيت فيها لفظا وكتبا بحيث لا توجه فيها الفتوى غالبا إلا إلي، وعينت لها مرارا فابتهلت إلي الله أن يصرفها عني، واشتهر اسمي في البلاد من سوس الأقصى إلى بجاية والجزائر وغيرها، وقد قال لي بعض طلبة الجزائر وقدم علينا مراكش: لانسمع في بلادنا إلا باسمك فقط...⁽⁴⁾.

4- ثناء العلماء عليه:

واشتهر اسمه في السودان على أنه مؤرخ وفقيه مالكي متمكن؛ قال عنه أبو عبد الله محمد بن يعقوب الأيسري المراكشي في فهرسته: "كان أخونا أحمد بابا من أهل العلم والفهم والإدراك التام الحسن، حسن التصنيف، كامل الحظ من العلوم فقها وحديثا وعريية وأصولا وتاريخا، ومنحيا للاهتمام لما قصد العلماء، مثابرا على التقيد والمطالعة، مطبوعا على التأليف"⁽⁵⁾.

5- محتته:

وعندما ضمّ أحمد المنصور السعدي، سلطان المغرب (986-1012هـ/1578-1603م) بلاد السودان إليه عام 1000هـ/1593م، رفض أحمد بابا الاعتراف بسلطانه على بلاده؛ وهو في التاسعة والثلاثين من عمره، فحاصر القائد المغربي محمد بن زرقون بوصاية من الخلافة التركية مدينة تنبكت، وقبض عليه بتهمة تدبيره ثورة في تنبكتو لتقويض الحكم المغربي؛ حيث سيق هو وجميع أسرته من آل أقيت وجمع من العلماء موثقين بالسلاسل إلى مراكش، وأودعوا في السجن من أول رمضان سنة 1002هـ/ أيار 1594م حتى يوم الأحد الحادي عشر من رمضان سنة 1004هـ/1596م، أفرج عنه على ألا يغادر مدينة مراكش، فانصرف إلى تعليم الفقه والحديث في جامع الشرفاء، واستمع لدروسه خلق كثير، من كبار علماء المغرب وقضاها ومفتيها، على الرغم من أن لسانه كان معقداً لا يفهم إلا بعد ممارسة.

وقد حصل للشيخ في هذه المحنة أن سقط من على ظهر جملة فكسرت رجله في الحين، وأصيبت عشيرته بالطاعون من جراء القتل الوحشي الذي قام به هذا القائد، ومات بسببه ابنه محمد، وفقد في هذه المحنة ستمائة وألف مجلد من كتبه⁽⁶⁾.

وما كانت إقامته في مراكش بعد إطلاق سراحه باختياره، بل كانت إقامة قسرية؛ وعند وفاة أحمد المنصور السعدي، أذن خليفته زيدان لأحمد بابا بالعودة هو ومن بقي من أسرته إلى موطنه تنبكتو، حيث عاد الشيخ إلى تنبكت عام 1014هـ/1606م حسب رواية صاحب الأعلام ودائرة المعارف الإسلامية؛ قال

صاحب الإعلام بمن حل مراكش: "ولما خرج المترجم من مراكش يقصد بلده شيعه أعيان الطلبة فأخذه بعضهم بيده عند الوداع وقرأ قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَأْدُكَ إِلَى مَعَادٍ» [سورة القصص: 85]، على ماجرت به العادة من قراءتها عند وداع المسافرين؛ فيرجع سالماً، فترع سيدي أحمد بابا يده بسرعة وقال: لا ردني الله إلى هذا المعاد، ولا رجعي لهذه البلاد، وسلم عليهم وذهب لبلاده بسلامة وأمان رحمة الله عليه اهـ" (7)؛ ولا شك أن هذا يبين لنا ويصور الحالة السيئة ومدى الضيق الذي لاقاه الشيخ وعاشه في البلاد المغربية.

6- مؤلفاته:

انصرف إلى الجمع والتأليف وهو صغير، فبلغت عدد مؤلفاته، كما قال صاحب الترجمة عن نفسه: "ألفت عدة تزيد على أربعين تأليفاً؛ وذلك في الفقه المالكي، والقواعد العربية، وفي موضوعات عقلية ونقلية، ومن أبرزها: "شرحان موجزان لمختصر خليل؛ المقصد في الشرح على مختصر خليل"، و"نيل الأمل في تفضيل النية على العمل"؛ وهو شرح لحديث: نية المؤمن أبلغ من عمله، و"النكت الزكية لشرح الألفية"، وهو في النحو، و"الكشف والبيان في حكم أصناف مجلوب السودان"؛ ويسمى أيضاً "معراج السعود في أصناف مجلوب السود"؛ وهو فتوى في بيان حكم استرقاق أهل السودان؛ ألفه رداً على فتوى الونشريسي صاحب جامع المعيار الذي كان يفتي بجواز ذلك؛ إلا أن أهم هذه المؤلفات كتابه في التراجم المسمى «نيل الابتهاج بتطريز الديباج، الذي جعله ذيلاً لكتاب "الديباج المذهب في معرفة

أعيان المذهب لابن فرحون المتوفى 799هـ؛ وهو في التراجم، و"كفاية المحتاج لمن ليس في الديباج"؛ وهو أيضا في التراجم⁽⁸⁾.

7- وفاته:

لمعاد الشيخ إلى موطنه قضى عشرين سنة في التعليم، ثم انتقل إلى الفريق الأعلى ضحوة الخميس 1 شعبان سنة 1036هـ الموافقة 1627م؛ حسبما ذكرت جميع المصادر إلا رواية شاذة للسلاوي صاحب الاستقصا في أخبار المغرب الأقصى من أن وفاته كانت سنة 1032هـ فلا يعتد بها، وقد اتفق مؤرخوه - ما عدا المحبّي - على أن وفاته كانت في شعبان 1036هـ / 22 نيسان 1627م؛ بينما جعلها المحبّي في 7 شعبان سنة 1032هـ / 6 حزيران 1623م⁽⁹⁾.

المطلب الثاني : التعريف بالكتاب:

1- اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه:

وأما نسبة الكتاب للتنبكي فواضحة جلية، يوثق ذلك ما جاء من إثبات ذلك في صفحة العنوان من النسخ المخطوطة، وهي منسوخة مقابلة من خط مؤلفها حيث جاء في أول النسخ عنوان الكتاب موسوما ب: "الزند الوري في مسألة تخير المشتري"⁽¹⁰⁾ تأليف شيخنا أحمد بابا بن أحمد؛ وفي آخر النسخ: كتبه قائله أحمد بابا وفقه الله تعالى وألهمه رشده وختم بالخير عمره وأسعده وذريته بعده آمين.

2- موضوع الكتاب:

الكتاب يدخل ضمن سلسلة الرسائل الكثيرة التي ألفها التنبكي ضمن تعليقاته على مختصر خليل، وقد أجاب فيه عن قول خليل في أواخر الخيار: "وخير المشتري إن غيب أو عيب..".؛ متتبعا للمسألة من أمهات مصادر الفقه المالكي، ونحو منها رسالة: "أنفس الأعلاق في فتح الاستغلاق من فهم كلام خليل في درك الصداق"؛ وهي رسالة قد وقفت على نسخ منها، وأنا أعمل على إخراجها إن شاء الله عز وجل في المستقبل القريب.

3- وصف نسخ النص المحقق:

أ- نسخة الخزنة العامة -الرباط-، ورمزها: (ب) تحت رقم: 470ك، عدد الصفحات: 4، عدد أسطر الورقة: 21، وهي مكتوبة بخط مغربي بمداد أسود، جاء في أول النسخة ما يدل على أنها مكتوبة بعد وفاة المصنف: "الزند الوري في مسألة تخيير المشتري تأليف شيخنا أحمد بابا بن أحمد فسخ الله في موته، وجاء في نهاية النسخة: (...كتبه قائله أحمد بابا وفقه الله تعالى وألهمه رشده.... وكتبه عبيد الله تعالى محمد بن محمد المختار بن أحمد بن محمد وفقه الله لمرضاته، ونسخه من خط مؤلفه المذكور فسخ الله في موته أمين....)؛ ويليها "إرشاد الواقف لتحقيق معنى خصصت نية الخالف تأليف شيخنا أحمد بابا بن أحمد فسخ الله تعالى في موته"؛ وهي نسخة جيدة، ضمن مجموع فكان أن اعتمدناها للنص الحق ناظرين فيها إلى قدمها وضبطها واكتمال المتن فيها، على أننا وضعنا النسخة الأخرى معها، فعدلنا عنها إلى ما هو أولى منها.

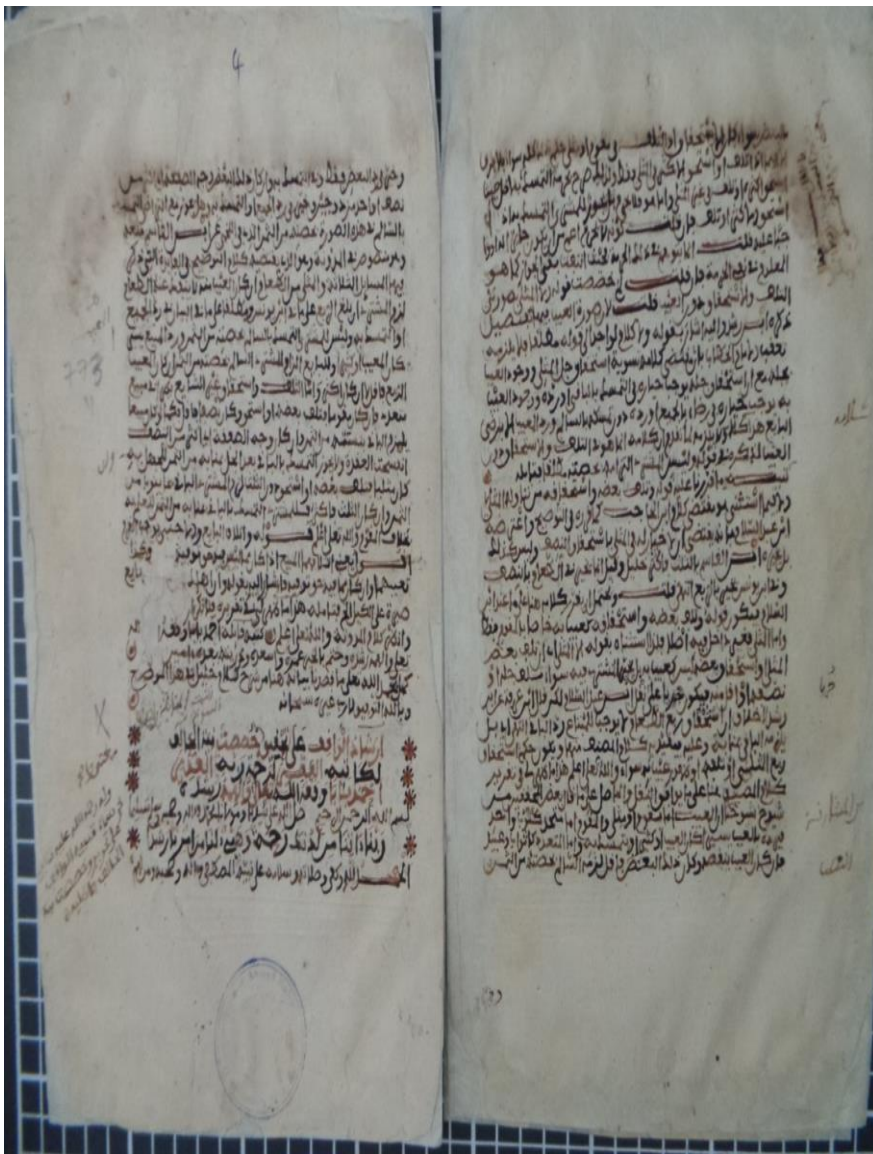
ب-نسخة مكتبة معهد أحمد بابا- مالي- تنبكتو، ورمزها: (أ)، تحت رقم: 773، عدد الأوراق: 2، عدد أسطر الورقة: 29، القياس: 17.6*26.3، وقد كتبت بخط مغربي بمداد صمغي أسود، عدا العنوان فقد كتب بالأحمر؛ جاء في نهاية النسخة: (... كتبه قائله أحمد بابا وفقه الله تعالى وألممه رشده وختم بالخير عمره وأسعده وذريته بعده آمين..... وكتبه عبيد الله تعالى محمد بن محمد المختار بن أحمد بن محمد وفقه الله لمرضاته، ونسخه من خط مؤلفه المذكور فسخ الله في موته آمين....)، وفي الهامش: انتهت المقابلة من أصله المنسوخ منه، والذي يظهر أن كاتبها قد صحح ما أخطأ فيه في الهوامش.

المطلب الثالث: المنهج المتبع في التحقيق.

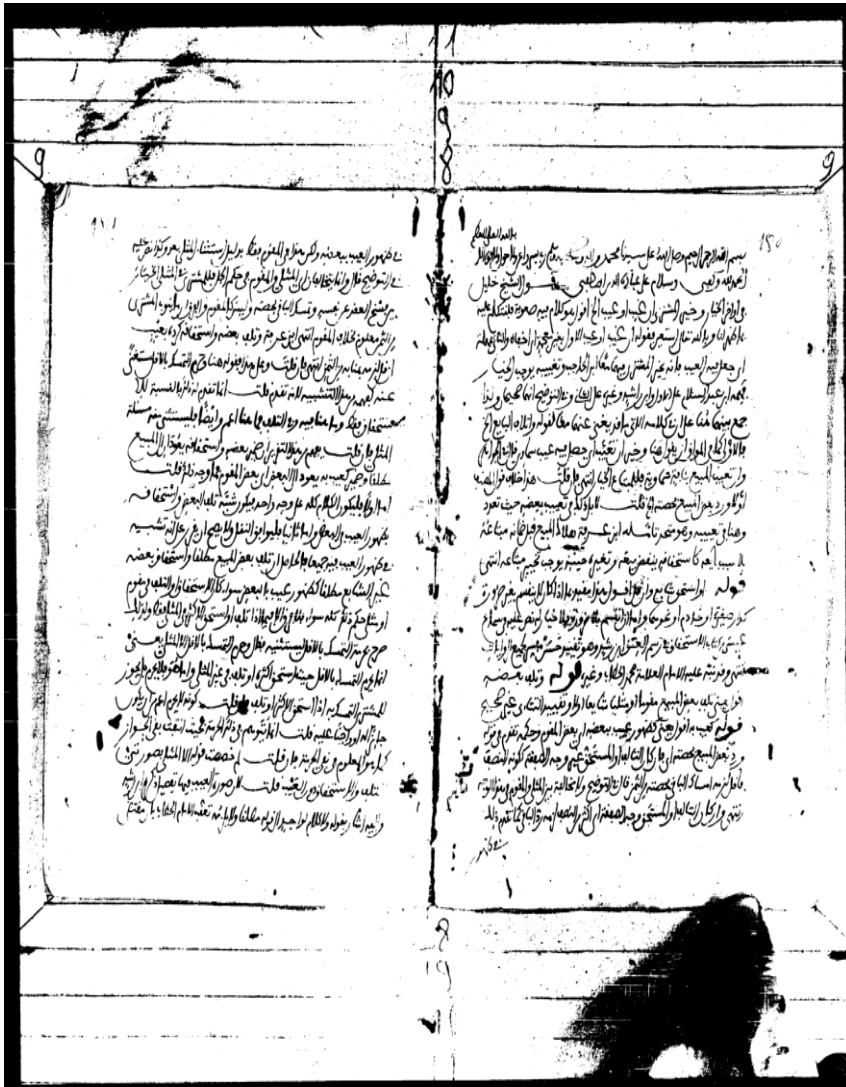
إن المنهج الذي انتهجته أنني قمت بنسخ (أ) التي هي أفضل النسخ، وقابلت النسخة الأخرى (ب) عليها، وأضفت ما سقط منها، وأهملت ذكر الفروق بين النسخ مما لا يؤثر في المعنى، وجريت على طريقة جمع النص بين النسخ المخطوطة؛ ثم أحلت إلى المصادر التي اعتمد عليها وعزوت النقول إلى أصحابها ما استطعت إلى ذلك سبيلا، وقد وضعت علامات الترقيم المناسبة، وكتبت النص حسب قواعد الإملاء المتعارف عليها في الوقت الحاضر.



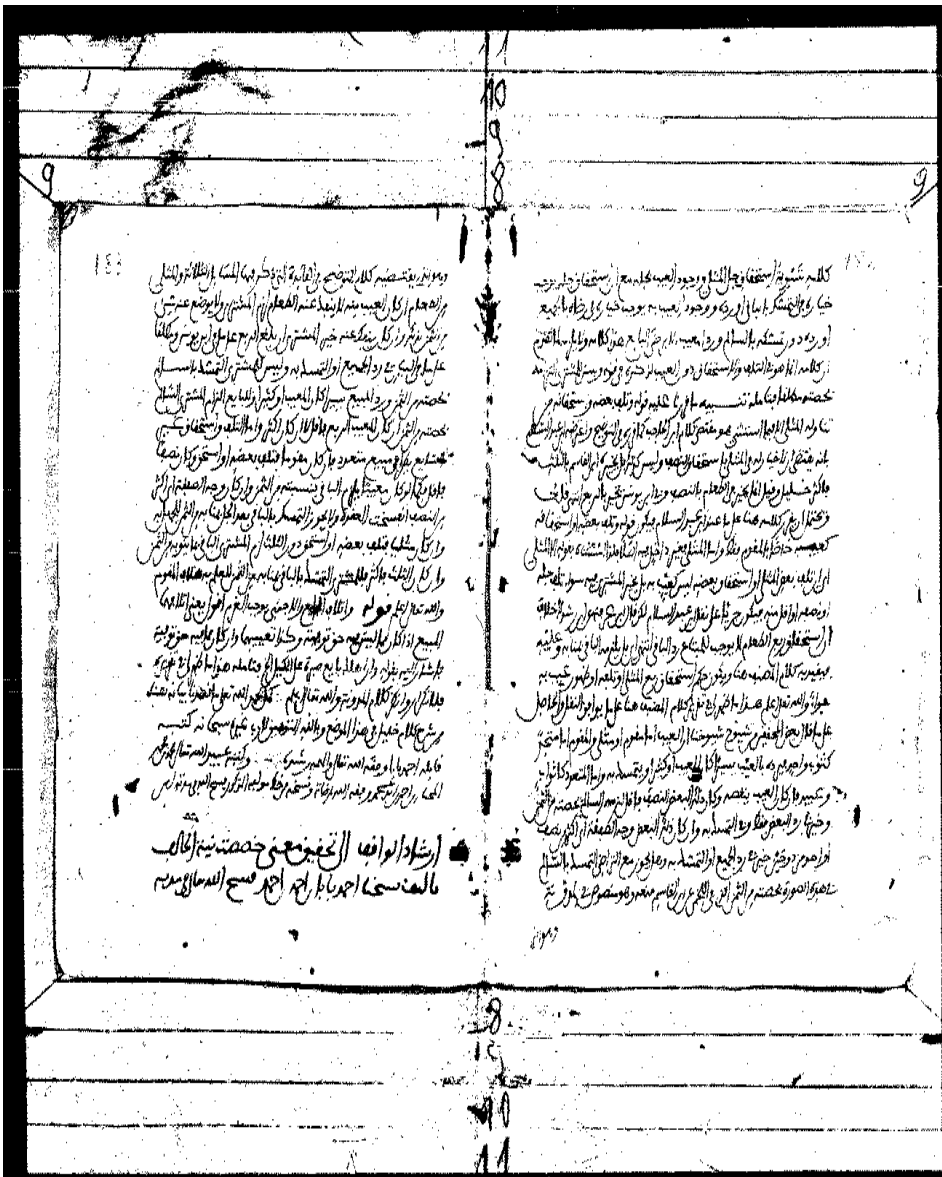
مصورة الورقة الأولى من النسخة (أ)



مصورة الورقة الأخيرة من النسخة (أ)



مصورة الورقة الأولى من النسخة (ب)



مصورة الورقة الأخيرة من النسخة (ب)

النص المحقق:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى، قول الشيخ خليل في أواخر الخيار: "وخير المشتري إن غيب أو عيب... إلخ" (11)

أقول: هو كلام فيه صعوبة، فلنتكلم عليه بما ظهر لنا وبالله نستعين.

فقوله: إن غيب أو عيب؛ الأول بغين معجمة أي أخفاه، والثاني بمهملة أي جعل فيه عيباً؛ فإنه يخير المشتري فيهما معا ابن الحاجب، وتغييبه يوجب الخيار فهمه ابن عبد السلام على الأول، وابن راشد وغيره على الثاني.

وفي التوضيح أنهما صحيحان، ولذا جمع بينهما هنا على أن في كلامه الآتي ما قد يغني عنهما معا لقوله: "وإتلاف البائع... إلخ" (12)؛ فالأول كما في المواق أن يقول هنا: وخير إن تعيب أي حصل فيه عيب سماوي، قال في الجواب: "وإن تعيب المبيع بآفة سماوية، فللمبتاع الخيار انتهى" (13).

فإن قلت: هذا خلاف قول المصنف أولاً: ورد بعض المبيع بحصته إلخ؟

قلت: لا، بل ذلك في تعيب بعضه قبل ضمانه مبتاعه بلا سبب بايعه كاستحقاقه ينقض بيعه، وتغيره حينئذ يوجب تخيير مبتاعه انتهى..

قوله: أو استحق تباع وإن قل، أقول: هذا مقيد بما إذا كان لا ينقسم بغير ضرورة كدار صغيرة أو خادماً أو نحوهما، وأما إن انقسم بلا ضرورة، فلا خيار له؛

نص عليه في سماع عيسى من كتاب الاستحقاق في رسم العتق ابن رشد⁽¹⁴⁾؛ وهو تقييد حسن مفسر لجميع الروايات انتهى، وقد نبه عليه الإمام العلامة محمد الخطاب وغيره⁽¹⁵⁾.

وقوله: وتلف بعضه؛ أقول يعني تلف بعض المبيع مقوماً أو مثلياً شائعاً أو لا، وتقييد الشيخ التتائي غير صحيح.

قوله: كعيب به؛ أقول: يعني كظهور عيب ببعضه؛ أي بعض المقوم، وحكمه تقدم في قوله: ورد بعض المبيع بحصته؛ أي فإن كان التالف أو المستحق غير وجه الصفقة لكونه النصف فأقل لزمه إمساك الباقي بحصته من الثمن.

قال في التوضيح: ولا مخالفة بين المثلي والمقوم في هذا الوجه انتهى⁽¹⁶⁾.

وإن كان التالف أو المستحق غير وجه الصفقة؛ أي أكثر من النصف لزمه رد الباقي كما تقدم ذلك في ظهور العيب ببعضه؛ لكن هذا في المقوم فقط بدليل استثناء المثلي بعد، وكذا نص عليه في التوضيح؛ قال: وإنما يتحالفان أي المثلي والمقوم في حكم الجل، فللمشتري في المثلي الخيار بين فسخ العقد عن نفسه، وتمسك الباقي بحصته، وليس كالمقوم، والفرق أن ما ينوب المشتري من الثمن معلوم بخلاف المقوم انتهى⁽¹⁷⁾.

ابن عرفة: وتلف بعضه واستحقاقه كرده بعيب إن قل لزمه بمنابه من الثمن انتهى.

فإن قلت: وعلى هذا فقلوله هنا: وحرّم التمسك بالأقل مستغنى عنه لفهمه من هذا التشبيه؛ لأنه تقدم؟

قلت: إنما تقدم له ذلك بالنسبة للاستحقاق فقط، وما هنا فيه وفي التلف؛ فما هنا أعم، وأيضا فليستثنى منه مسألة المثلي.

فإن قلت: يفهم من هذا التقرير إن ضمن به بعضه واستحقاقه يعودان إلى المبيع مطلقا، وضمير كعيب يعود إلى البعض [أي بعض المقوم]⁽¹⁸⁾؛ فما وجه ذلك؟

قلت: أما أولا فليكون الكلام كله على [وجه]⁽¹⁹⁾ واحد، فيكون شبه تلف البعض واستحقاقه بظهور العيب في البعض.

وأما ثانيا فليوافق النقل، ولا يصح أن يقرر على أنه تشبيه في ظهور العيب فيه جميعا.

فالحاصل أن تلف بعض المبيع مطلقا واستحقاق بعضه غير الشائع مطلقا كظهور عيب بالبعض سواء كان الاستحقاق أو التلف في مقوم أو مثلي حكم ذلك كله سواء بلا فرق إلا فيما إذا تلف أو استحق الأكثر في المثلي فقط؛ ولذلك صرح بجرمة التمسك بالأقل [ليستثنيه، فقال: وحرّم التمسك بالأقل إلا في المثلي؛ يعني إنما يحرم التمسك بالأقل]⁽²⁰⁾ حيث استحق أكثره أو تلف في غير المثلي، وأما هو فلا يحرم، بل يجوز للمشتري التمسك به إذا استحق الأكثر أو تلف.

فإن قلت: كونه لا يحرم أعم من أن يكون جائزا أو واجبا عليه؟

قلت: إنما يتوهم في ذلك الحرمة؛ فحيث انتفت بقي الجواز كما هو المعلوم في نفي الحرمة.

فإن قلت: لم خصصت قوله إلا المثلي بصورتي التلف والاستحقاق دون العيب؟

قلت: لأن صورة العيب فيها تفصيل ذكره ابن رشد؛ وإليه أشار بقوله: ولا كلام لواحد إلى قوله... مطلقاً⁽²¹⁾؛ فلا يلزمه تعقب الإمام الخطاب بأن مقتضى كلامه تسوية استحقاق جل المثلي ووجود العيب بجله مع أن استحقاق جلّه يوجب خياره في التمسك بالباقي أو رده، ووجود العيب به يوجب خياره في رضاه بالجميع، أو رده دون تمسكه بالسالم، ورد المعيب إلا برضى البائع هذا كلامه⁽²²⁾.

ولا يلزمه لما تقدم أن كلامه إنما هو في التلف والاستحقاق دون العيب لذكره في قوله: وليس للمشتري التزامه بحصته مطلقاً فتأمل.

تنبيه: ما قررنا عليه قوله: وتلف بعضه واستحقاقه من تناوله المثلي إلا فيما استثنى هو مقتضى كلام ابن الحاجب كما قرره في التوضيح.

واعترضه ابن عبد السلام بأنه يقتضي أن لا خيار له في المثلي باستحقاق النصف، وليس كذلك، بل يخيره ابن القاسم بالثلث فأكثر.

خليل: وقيل: إنما يخير في الطعام بالنصف، وفي ابن يونس يخير بالربع انتهى⁽²³⁾.

قلت: ويحتمل أن يقرر كلامه هنا على ما عند ابن عبد السلام، فيكون قوله: وتلف بعضه واستحقاقه كعيب به خاصا بالمقوم فقط، وأما المثلي فغير داخل فيه

أصلاً؛ فلذا استثناه بقوله إلا المثلي؛ أي إن تلف بعض المثلي أو استحقاق بعضه ليس كعيب به، بل يخير المشتري فيه سواء تلف كله أو نصفه أو أقل منه؛ فيكون جريا على نقل ابن عبد السلام؛ لكن قال ابن عرفة عن ابن رشد لا خلاف أن استحقاق ربع الطعام لا يوجب للمبتاع رد الباقي انتهى⁽²⁴⁾؛ أي بل يلزمه الباقي بمنابه، وعليه فيقيد به كلام المصنف هنا، ويكون حكم استحقاق ربع المثلي أو تلفه أو ظهور عيب به سواء؛ والله تعالى أعلم، هذا ما ظهر لي في تقرير كلام المصنف هنا على ما يوافق النقل.

والحاصل على ما قال بعض المحققين من شيوخ شيوخنا [من المشاركة]⁽²⁵⁾ أن العيب إما مقوم أو مثلي، والمقوم إما متحد كثوب واحد؛ فيرده بالعيب يسيرا كان العيب أو كثيرا، ويتمسك به، وأما المتعدد كأثواب وعبيد؛ فإن كان العيب ينقصه وكان ذلك البعض النصف فأقل لزمه السالم بحصته من الثمن، وخير في رد البعض فقط، وفي التمسك به، وإن كان ذلك البعض وجه الصفقة؛ أي أكثر من نصف أو أحد مزدوجين، وخير في رد الجميع أو التمسك به، وهل يجوز مع التراضي التمسك بالسالم في هذه الصورة بحصته من الثمن، الذي في اللخمي عن ابن القاسم منعه؛ وهو منصوص في المدونة، وهو الذي يقتضيه كلام التوضيح في الفائدة التي ذكر فيها المسائل الثلاثة.

والمثلي من الطعام إن كان العيب منه لا ينفك عنه الطعام لزم المشتري [ولا يوضع عنه شيء من التمكن بذلك، وإن كان ينفك عنه الطعام خير المشتري]⁽²⁶⁾ إن بلغ الربع على ما في ابن يونس، ومطلقا على ما في البيان⁽²⁷⁾ في رد الجميع أو

التمسك به، وليس للمشتري التمسك بالسالم بحصته من الثمن، ورد المبيع يسيرا كان المعيب أو كثيرا، وللبائع إلزام المشتري السالم بحصته من الثمن إن كان المعيب الربع فأقل، لا إن كان أكثر.

وأما التلف واستحقاق غير الشائع يطرأ في مبيع متعدد؛ فإن كان مقوما فتلف بعضه أو استحق، وكان نصفاً فأقل، فكما لو كان معيباً يلزم الباقي بنسبته من الثمن، وإن كان وجه الصفقة؛ أي أكثر من النصف انفسخت العقدة، ولا يجوز التمسك بالباقي بعد الجل بمنابه من الثمن للجهل به، وإن كان مثلياً فتلف بعضه أو استحق دون الثلث لزم المشتري الباقي بما ينوبه من الثمن، وإن كان الثلث فأكثر، فللمشتري التمسك بالباقي بمنابه من الثمن للعلم به بخلاف المقوم، والله تعالى أعلم.

قوله: "وإتلاف البائع والأجنبي يوجب الغرم"⁽²⁸⁾؛ أقول: يعني إتلافهما المبيع إذا كان مما ليس فيه حق توفيه، وكذا تعيبهما، وإن كان مما فيه حق توفيه فأشار إليه بقوله: "وإن أهلك بائع صبرة على الكيل... إلخ، فتأمل؛ هذا ما ظهر لي في تقريره؛ فلا تكرار، وانظر كلام المدونة⁽²⁹⁾ -والله تعالى أعلم-.

كمل بحمد الله تعالى ما قصدنا بيانه هنا من شرح كلام خليل في هذا الموضع، وبالله التوفيق لا رب غيره سبحانه.

كتبه قائله أحمد بابا وفقه الله تعالى وألهمه رشده وختم بالخير عمره وأسعده وذريته بعده آمين.

وكتبه عبيد الله تعالى محمد بن محمد المختار بن أحمد بن محمد وفقه الله لمرضاته، ونسخه من خط مؤلفه المذكور فسخ الله في موته آمين....

الهوامش:

(1) ينظر: الأعلام: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط15-2002م، ج1 ص102، والإعلام بمن حل مراکش أو مات من الأعلام: العلامة العباس بن إبراهيم السملالي قاضي مراکش، راجعه عبد الوهاب ابن المنصور، المطبعة الملكية - الرباط ط2 1414هـ/1993م، ج2 ص302، وفتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور: العلامة عبد الله الطالب محمد بن أبي بكر الصديق الولاقي، تحقيق: محمد إبراهيم الكتاني ومحمد حجي، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ط1-1401هـ/1981م، ص31.

(2) ينظر: الإعلام: بمن حل مراکش أو مات من الأعلام: ج2 ص302.

(3) ينظر: فتح الشكور: ص32.

(4) ينظر: فتح الشكور: ص35.

(5) ينظر: فتح الشكور: ص33.

(6) ينظر: مقدمة كتاب نيل الابتهاج بتحقيق مجموعة من طلاب كلية الدعوة بطرابلس: ص13.

(7) ينظر: الإعلام: بمن حل مراکش: ج2 ص307.

(8) ينظر: فتح الشكور: ص36، والأعلام: الزركلي، ج1 ص102.

(9) ينظر: فتح الشكور: ص37، والإعلام: ص306؛ وقد نبه محمد بن شنب، في دائرة المعارف الإسلامية: ج1 ص458 إلى أن وفاته سنة 1036هـ؛ خلافا لما ذكره الحجي من أنه توفي عام 1032 هـ.

(10) ومعنى الزند العود الذي تقدح به النار، وورى الزند يري بالكسر وريا خرجت ناره؛ ينظر: مختار الصحاح: الرازي، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية-الدار النموذجية-بيروت، ط5-1999م، ص138 و337.

- (11) ينظر: مختصر العلامة خليل: مسألة البيع بالخيار، بتحقيق: أحمد جاد، دار الحديث-القاهرة، ط1-2005م، ص157.
- (12) ينظر: التوضيح: خليل بن إسحاق (المتوفى: 776هـ)، تح: د. أحمد بن عبد الكريم نجيب، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، ط1-1429هـ / 2008م، ج5 ص517.
- (13) ينظر: التاج والإكليل لمختصر خليل: أبو عبد الله المواق المالكي (المتوفى: 897هـ)، دار الكتب العلمية، ط1-1416هـ/1994م، ج6 ص416.
- (14) قال محمد بن رشد: هذه مسألة حسنة بين فيها أن استحقاق اليسير من الأجزاء فيما ينقسم، كاستحقاق اليسير من العدد، لا يكون للمشتري إلا الرجوع بقيمة ما استحق، بخلاف استحقاق اليسير من الأجزاء فيما لا ينقسم، هذا يكون للمشتري رد الجميع لضرر الشركة، فهي تفسر سائر الروايات؛ واليسير النصف فأقل، والكثير الجُل؛ وهو ما زاد على النصف؛ وهذا في العروض عند ابن القاسم، بخلاف الطعام وما كان في معناه من المكيل والموزون؛ فإنه يرى فيه استحقاق الثلث، فما زاد كثيرًا، وسأوى بين ذلك أشهب، إلا أنه يقول في مثل العبيد إذا تساوت أثمانهم، أو تقاربت أنه لم يشتر أحدهم لصاحبه؛ فيلزمه من بقي منهم بما ينوبه من الثمن، خلاف مذهب ابن القاسم؛ إذ لا فرق عنده إذا استحق الجُل من العدد بين أن تستوي قيمتهم أو تختلف، وبالله التوفيق؛ ينظر: البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (المتوفى: 520هـ)، حققه: د محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط2-1408هـ / 1988م، ج11 ص164.
- (15) ينظر: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل: أبو عبد الله محمد، المعروف بالحطاب (المتوفى: 954هـ)، دار الفكر، ط2-1412هـ / 1992م، ج4 ص480؛ ونص كلامه: "هَذَا إِذَا كَانَ لَا يَنْقَسِمُ بغيرِ ضررٍ، وَأَمَّا مَا يَنْقَسِمُ بِغيرِ ضررٍ فَلَا".
- (16) ينظر: التوضيح: ج5 ص514.
- (17) ينظر: التوضيح: ج5 ص514.
- (18) سقطت من النسخة (ب).
- (19) في النسخة (ب) حد بدل وجه.

- (20) سقطت من النسخة (ب)؛ وهي مكتوبة بخط غير واضح في الهامش.
- (21) ونص كلامه: "ولا كلام لواحد في قليلٍ لَّا يَنْفَكُ: كَقَاعٍ وَإِنْ أَنْفَكُ فَلِلْبَائِعِ التَّزَامُ الرَّبْعُ بِحَصْتِهِ لَا أَكْثَرَ وَلَيْسَ لِلْمُشْتَرِي التَّزَامُهُ بِحَصْتِهِ مُطْلَقًا؛ ينظر: مختصر خليل: ص157، وأما تفصيل ابن رشد؛ فينظر في التوضيح: خليل، ج5 ص515.
- (22) ينظر: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل: ج4 ص481.
- (23) ينظر: التوضيح: خليل، ج5 ص514-515، ومواهب الجليل في شرح مختصر خليل: ج4 ص481.
- (24) قال ابن رشد: "إذ لا اختلاف في أن استحقاق ربع الطعام أو خمسة، لا يوجب للمبتاع رد الباقي؛ وإن أراد المبتاع أن يرد المعيب، ويلتزم السالم بحصته من الثمن، لم يكن ذلك له بلا خلاف أيضا؛ ينظر: البيان والتحصيل: ابن رشد، ج7 ص289، والتوضيح: خليل، ج5 ص515.
- (25) إضافة موجودة في هامش النسخة (ب).
- (26) سقطت من النسخة (ب).
- (27) ينظر: البيان والتحصيل: ابن رشد، ج7 ص216، والتوضيح: ج5 ص515.
- (28) ينظر: مختصر خليل: ص157، والتوضيح: ج5 ص517، ومواهب الجليل: الخطاب، ج4 ص481.
- (29) قال في كتاب الاستحقاق من المدونة: "ومن ابتاع من رجل طعاما بعينه ففارقه قبل أن يكتاله فتعدى البائع على الطعام فباعه فعليه أن يأتي بطعام مثله، ولا خيار للمبتاع في أخذ دنانير، ولو هلك الطعام بأمر من الله انتقض البيع، وليس للبائع أن يأتي بطعام مثله، ولا ذلك عليه؛ ينظر: المدونة: الإمام مالك، دار الكتب العلمية، ط1-1994م، ج4 ص195، والتهذيب في اختصار المدونة: خلف بن أبي القاسم البرادعي (المتوفى: 372هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد الأمين ولد محمد سالم بن الشيخ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط1-1423 هـ / 2002م، ج4 ص106، ومواهب الجليل: ج4 ص481.

